المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493
الصفحـات : 24 المسلسل : 152

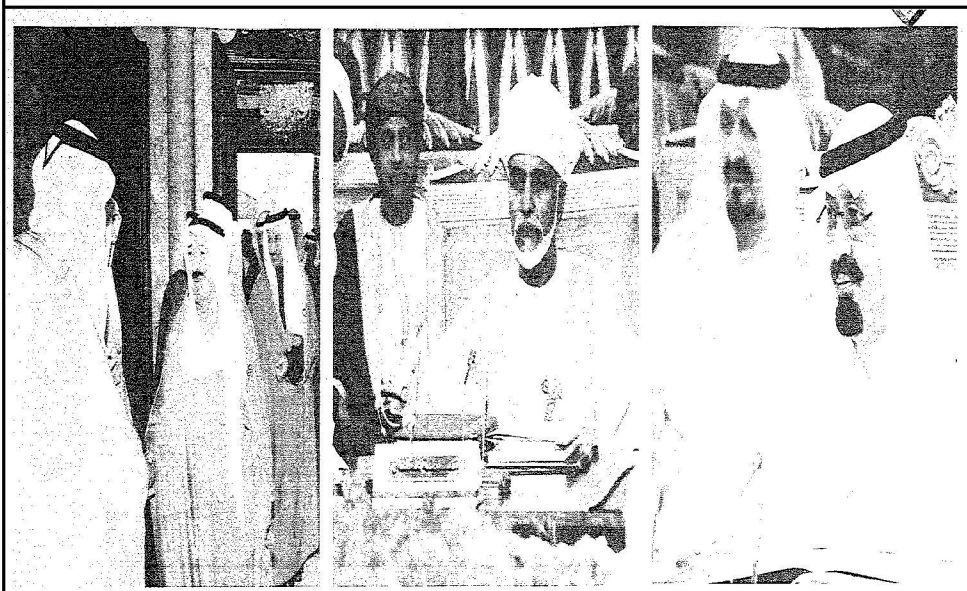

اختتام الدورة (٢٧) للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون (قمة جابر)

التوجيه بسرعة استكمال جميع متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية العام القادم

التأكيد على أهمية الربط المائي بين دول مجلس التعاون وإنشاء شبكة خليجية لسكك الحديد

اعتماد الدليل الموحد لإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة للخليج من العالم الخارجي

المصـــــدر : الجزيرة

التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493

الصفحـات : 24 المسلسل : 152

○ الرياض - جاسر الجاسر - علي سالم العنزي - مسلم الشمري

○ تصوير: عبد الله المسعود:

صدر عن الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (قمة جابر) التي اختتم أعمالها أمس بالرياض البيان الختامي التالي نصه:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية عقد المجلس الأعلى دورته السابعة والعشرين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي السبت والأحد ١٨ و١٩ ذو القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ٩ و١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.. صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.. صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.. صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.. صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر المجلس الأعلى عن عميق مشاعر الأسى والحزن لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه الذي انتقل إلى جوار ربه بعد حياة مليئة بالأعمال الجليلة والإنجازات الكبيرة ورحلة حافلة بالعطاء الصادق والعمل المخلص الدؤوب لما فيه خير دولة الكويت وتقدمها وازدهارها ورخاء شعبها وقدم المجلس خالص العزاء وصادق المواساة لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا وللأمتين العربية والإسلامية لهذا المصاب الجلل، كما عبّر المجلس عن صادق تقديره لدور الفقيد الراحل في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوره الكبير في تأسيسه مع إخوانه قادة دول المجلس ولما قدمه رحمه الله من جهد كبير لخدمة القضايا العربية والإسلامية وسلام المنطقة والعالم.

ورحب المجلس الأعلى بحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الذي يتمثل فيه -حفظه الله- عميد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم لدولة الكويت وشعبها العزيز ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق أهدافه السامية مع إخوانه قادة دول المجلس والحفاظ على أمن مجلس التعاون وتثبيت قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

استعرض المجلس الأعلى الورقة المقدمة من دولة الكويت بشأن التحديات الإقليمية والدولية الراهنة وأشاد بما تضمنته الورقة من مقترحات ورؤى وأفكار من شأنها تعزيز مسيرة العمل المشترك لدول المجلس ووجه الأمانة العامة بدراسة الورقة وتقديم خطة واضحة تتضمن برامج محددة وجدولاً زمنياً لتنفيذها على ان تقدم هذه الخطة في الدورة القادمة للمجلس الأعلى.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية وأجرى المجلس الأعلى تقييما شاملا للقضايا والأحداث السياسية والأمنية إقليميا ودوليا في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث جسام وتطورات متسارعة.

وانطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

بحث المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من توصيات وتقارير من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة.

فقد اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما تم اتخاذه من خطوات لاستكمال متطلباته وما نتج عن تطبيق الاتحاد الجمركي من آثار إيجابية على تسهيل حركة السلع بين دول المجلس وزيادة كبيرة في التبادل التجاري بينها واعتمد المجلس الدليل الموحد لإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس من العالم الخارجي والذي يعدّ أحد متطلبات الاتحاد الجمركي.

وتابع المجلس الأعلى خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم إنجازه منها خلال عام ٢٠٠٦ م من قبل الدول الأعضاء خاصة في مجال ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالسوق المشتركة وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفويض منه على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس.

خدمات التأمين والتعقيب لدى الدوائر الحكومية والنقل.. ووجه اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الأخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية العام

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493
الصفحـات : 24 المسلسل : 152

القادم تنفيذا لتوجيهاته في دوراته السابقة بأن يتم اعلان قيام السوق المشتركة بنهاية عام ٢٠٠٧م.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية باستكمال بحث كيفية حساب معايير تقارب الاداء الاقتصادي والنسب المتعلقة بها وفوض وزراء المالية بالاتفاق عليها.

ووجه اللجان المعنية بتكثيف الجهود لاستكمال الخطوات والاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المشار اليه.

واعتمد المجلس الأعلى قانون (نظام) العلامات التجارية لدول المجلس بصفته قانونا (نظاما) الزاميا والذي ينظم العلامات التجارية القابلة للتسجيل وإجراءات تسجيلها ومدة حماية العلامات التجارية وإجراءات شطبها ونقل ملكيتها.

واطلع المجلس على تقرير عن مشروع اصدار البطاقة الذكية والمراحل التي وصل إليها المشروع في كل دولة من دول المجلس ووجه باستخدامها لأغراض التنقل بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

وتابع المجلس الأعلى ما تم بشأن الدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون والتأكيد على اهميته الاستراتيجية ودراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء شبكة لسكك الحديد تربط بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المختصة بمتابعة دراسة هذين المشروعين الحيويين والاسراع في رفع توصياتها بشأنهما إلى المجلس الأعلى.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير الامين العام بشأن التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ونتائج الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الجانبين خلال العام الجاري وما اسفر عنه مؤتمر المانحين الذي عقد برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م والذي تمكن من حشد معظم الموارد اللازمة لتمويل احتياجات اليمن في المرحلة القادمة ووضع الأسس اللازمة للتنسيق والتشاور من اجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجتمع المانحين وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت في هذا الشأن خلال ٢٠٠٦م وعلى سير المفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية وعبر عن ارتياحه للتقدم الحاصل في هذه المفاوضات.

وفي مجال شوون الإنسان والبيئة اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة المقدم من الأمانة العامة بشأن الخطوات التي اتخذتها الدول الاعضاء في تطبيق النظام الموحد الخاص بعد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو وثمن الجهود المبذولة في هذا الشأن.

أدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان

وانطلاقا من حرص المجلس الأعلى على أهمية حماية البيئة البحرية من التلوث وحفاظا على الموارد الطبيعية بدول المجلس يؤكد المجلس على أهمية الاسراع في استكمال إنشاء مرافق استقبال مخلفات السفن بالنسبة للدول التي ما زالت مشاريعها بهذ الخصوص قيد التنفيذ وذلك لاعلان منطقة الخليج منطقة بحرية خاصة وانضمام بقية دول المجلس لاتفاقية (ماربول) لحماية البيئة البحرية.

وحرصا من المجلس على تحقيق أهداف الرعاية الصحية التكاملية لدول المجلس والحصول على دواء آمن وفعال وبسعر مناسب وافق المجلس على توحيد سعر الاستيراد لادوية دول مجلس التعاون للقطاع الخاص وبعملة واحدة.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة الخطوات التي تمت في مجال التطوير الشامل للتعليم والخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام واعتمد الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس.

وفي مجال الشؤون القانونية اتخذ المجلس الأعلى ما يلي:

١- اعتماد الالية المقترحة لعقد اجتماعات دورية لمجالس الشورى والنواب والوطني والامة تحت مظلة مجلس التعاون.

٢- اعتماد وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للاجراءات المدنية (المرافعات) لدول مجلس التعاون بصيغتها المعدلة كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

٣- اعتماد وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدول مجلس التعاون كنظام قانون استرشادي لمدة أربع سنوات.

٤- (تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام) القانون (الموحد للتسجيل العقاري) العيني بدول مجلس التعاون بصفة استرشادية إلى أن تتم مراجعتها.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك حيث صادق على الدراسة التي رفعها مجلس الدفاع المشترك والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية وكلف الأمانة العامة بمتابعة استكمال الدراسات والتنظيمات المتعلقة بذلك.

كما صادق المجلس الأعلى على بقية القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري في مختلف المجالات ومن أبرزها ما يخص إدامة وتطوير المشاريع العسكرية والتمارين الدورية المشتركة.

وفي مجال التنسيق والتعاون

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493
الصفحـات : 24 المسلسل : 152

الأمني استعرض المجلس الأعلى مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الاعضاء في ضوء قرارات الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء الداخلية بدول المجلس وما توصل اليه الاجتماع من آليات واجراءات تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الاعضاء وأبدى ارتياحه لما تحقق في هذا المجال من خطوات للحفاظ على ما تنعم به شعوب دول المجلس من نمو واستقرار وازدهار وتكثيف الاتصال والتواصل مؤكدا على أهمية استكمال حلقة تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء.

وفي مجال مكافحة الارهاب أكد المجلس على المواقف الثابتة لدول المجلس من هذة الآفة الخطيرة والمدمرة تلك المواقف التي تنبذ الارهاب بمختلف أشكاله وصوره وأي كان مصدره وما يسانده له من أسباب منوها بأن الارهاب جريمة عالمية وأن أمر مكافحتها والتعامل معها يتطلب تنسيقا وتعاونا إقليميا ودوليا ينطلق في رواه من أن الارهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية كما أكد المجلس على مسؤولية الجميع في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لنابع الفكر التكفيري المنحرف الذي يشوه الاسلام ويسيئ إلى الاوطان وفي هذا الاطار بارك المجلس الأعلى ما توصل اليه وزراء الداخلية بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الارهاب.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول المجلس مع دول الجوار وقرر اعتمادها واحالتها إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الوزارية المعنية الأخرى لوضع الآليات واقتراح التشريعات اللازمة للتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ ومعالجة العقبات التي تعترض تنفيذ ما صدر من قرارات بهذا الشأن وكذلك التأكيد على الجهات المعنية بالدول الاعضاء بتنفيذ ما صدر من قرارات والغاء القيود التي تعيق استفادة مواطني دول المجلس من هذه القرارات تنفيذا لما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

كما وجّه المجلس باستمرار الهيئة في تقييم ما يتم تنفيذه من هذه المرئيات وتقييم تطبيق الدول الاعضاء للقرارات المتعلقة بها ورفع تقرير بذلك للمجلس الأعلى كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص وبما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية على أن ترفع الهيئة الاستشارية مرئياتها بشأنها للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى.

وبعد تقييم شامل لمسيرة التعاون المشترك في كافة المجالات عبّر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات والتطلع إلى المزيد، مثمناً الجهود التي تبذلها مختلف اللجان الوزارية، وفي الوقت ذاته جدد المجلس الأعلى عزمه وحرصه الشديد على دعم المسيرة المباركة وصولاً إلى ما يتطلع إليه مواطنو دول المجلس. وحث المجلس الأعلى اللجان الوزارية والجهات المعنية في الدول الأعضاء على الإسراع في تنفيذ القرارات الصادرة من خلال اتخاذ التشريعات والخطوات اللازمة وتذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية للوصول بأسرع وقت ممكن إلى تحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من مشاريع مشتركة وتنمية شاملة وتعميق المواطنة الخليجية وجعلها واقعا ملموسا متمثلا ليس فقط في الشعور بالانتماء الثقافي والحضاري وإنما أيضا في تبادل المنافع والمصالح المشتركة والتعاملات الحياتية اليومية بين أبناء المنطقة لترسيخ القناعة لدى كل مواطن بأن المجلس حقيقة وضرورة لا غنى عنها.

وفي هذه الإطار رحب المجلس الأعلى بقرار المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بفتح منفذي الربع الخالي السعودي ورملة خيلة العماني لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع الأمر الذي من شأنه تعزيز التواصل وتنمية المصالح بين أبناء البلدين الشقيقين.

وفي الجانب السياسي بحث المجلس الأعلى مجمل الأوضاع وأبرز القضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية وعبر عن مواقف دول المجلس بشأنها وذلك على النحو التالي:

في الشأن الإيراني.. ناقش المجلس الأعلى استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأكد المجلس مجددا على مواقفه الثابتة في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وعلى المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتعبير عن الأسف لعدم إحراز أي تقدم في الاتصالات المباشرة والإقليمية والدولية التي تجرى مع إيران أو أية نتائج من شأنها الإسهام في حل القضية وبما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتأكيد على استمرار المجلس الوزاري بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث، ودعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وحول أزمة الملف النووي الإيراني، والتزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية جدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحث إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

كما أكد المجلس مجددا على مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها

رفض دعاوى التجزئة والتقسيم في العراق والمطالبة بحل الميليشيات

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493
الصفحـات : 25 المسلسل : 152

منطقة الخليج مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن يكون ذلك متاحا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ووجه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقا للمعايير والأنظمة الدولية.

وفي الشأن العراقي أعرب المجلس الأعلى عن أمله الشديد لتدهور الوضع في العراق الذي يشهد أحداثا دامية تتصاعد وتيرتها وحدتها وتزداد معها معاناة أبناء الشعب العراقي الشقيق، مشيرا إلى نتائج الاجتماع الطارئ للجنة الوزارية الخاصة بالعراق التي عقدت بالقاهرة بتاريخ ٥-١٢-٢٠٠٦م، وأوضح المجلس الأعلى موقف مجلس التعاون من الأوضاع في العراق وذلك على النحو التالي:

- احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم والتأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي طرف كان لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية من أجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية أو من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

- اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل في العراق وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي الطائفية والعرقية يعد مطلبا أساسيا لتحقيق الاستقرار في العراق.

- إدانة الأعمال الإرهابية والإجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسري الذي تشهده الساحة العراقية ويحصد أرواح الآلاف من أبناء الشعب العراقي الأبرياء، وأعرب عن القلق الشديد إزاء الانفلات الأمني وتأييد الحكومة العراقية في التصدي لهذه الأعمال ومطالبتها بحل الميليشيات فورا وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في ازدياد حدة التوتر في العراق.

- الترحيب بما جاء في وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي الصادرة بتاريخ ٢-١-٢٠٠٦م.

- التأكيد على أن أمن واستقرار العراق لا يتحقق إلا بتعاون جميع أبنائه بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والاثنية والدينية وتضافر جهودهم لتغليب مصلحة العراق فوق كل اعتبار والحفاظ على وحدة شعبه وأراضيه.

- التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل وصلة الرحم والتآخي الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقية.

- حث الأمم المتحدة مجددا على مواصلة جهودها لإنهاء ما تبقى من أمور لا تزال غير محسومة تتمثل في الأرشيف الوطني لدولة الكويت والتحرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى.

- التأكيد على ضرورة تنفيذ العراق التام لكافة التزاماته وفقا للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة وإقامة علاقات مبنية على حسن الجوار وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط وأوضح مواقف دول المجلس تجاهها وذلك على النحو التالي:

- جدد استنكاره الشديد وإدانته لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني وارتكابها بحقهم أبشع المجازر الوحشية والتي كان آخر هذه الجرائم مجزرة بيت حانون التي ذهب ضحيتها الأبرياء المدنيون من الأطفال والشيوخ والنساء.

- أكد المجلس الأعلى وقوف مجلس التعاون إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين داعيا المجتمع الدولي إلى تحرك سريع لوضع حد لتلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وضرورة عقد مؤتمر دولي لوضع حد للإجراءات الإسرائيلية التعسفية والأعمال الإجرامية وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق عبر المجلس عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان إسرائيل بأغلبية كبيرة لارتكابها مجزرة بيت حانون كما رحب بقرارات مجلس حقوق الإنسان المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني الذي عقد يوم ١٥ نوفمبر الماضي وحمل إسرائيل على الإفراج عن المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية والسعي لدى المجتمع الدولي لرفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق كما طالب بالإفراج عن جميع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

كما دعا المجلس الأعلى القادة الفلسطينيين لبذل المزيد من الجهد لتعزيز الوفاق الفلسطيني والإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضع في سلم أولوياتها وحدة الصف وبما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

كما أكد المجلس أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشريف والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو - حزيران من عام ١٩٦٧م ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

وفي هذا الإطار رحب المجلس بموقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين باعتباره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو الحوار واستئناف عملية السلام، مشددا على أهمية التزام الأطراف بهذا الاتفاق، وآملا أن ينهي ذلك أعمال العنف والعنف المضاد ويحقق الاستقرار ويفسح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ويساعد على رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية والمعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق التي فاقت كل حدود التصور هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493
الصفحـات : 25 المسلسل : 152

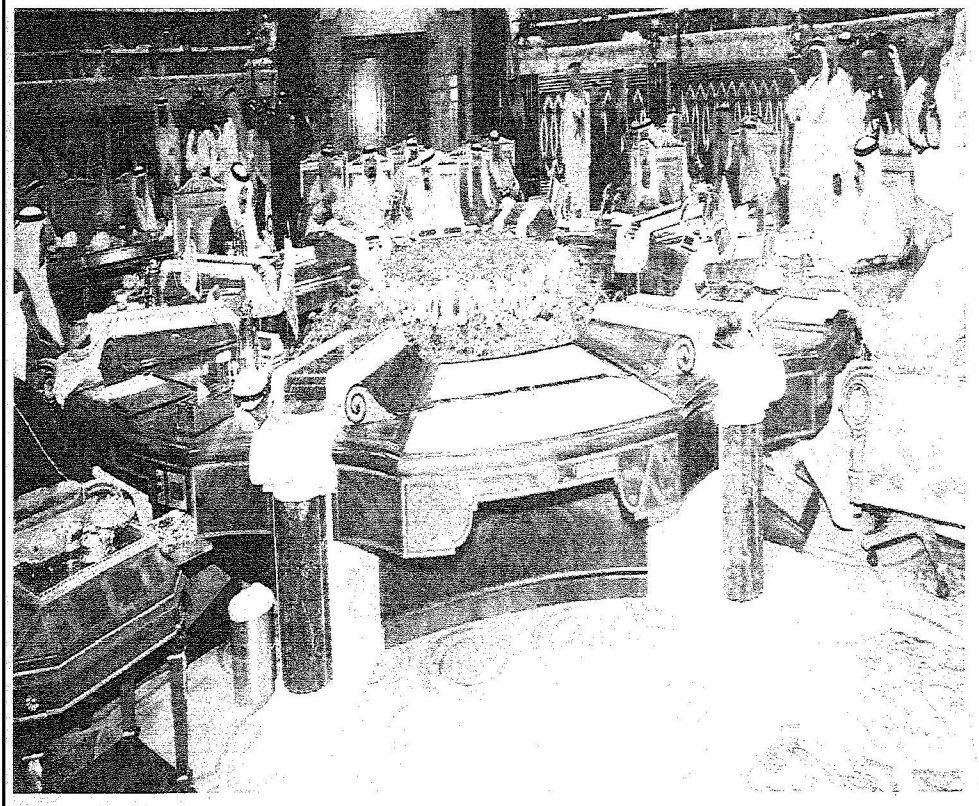

لجان المئة على تكثيف الجهود لاستكمال الخطوات اللازمة لإصدار العملة الموحدة

المطالبة بتعاون دولي لمكافحة الإرهاب والتأكيد على أنه لا دين له ولا هوية

حث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في الملف النووي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2006 العـــدد : 12493
الصفحـات : 25 المسلسل : 152

الشرق الأوسط وتعدُّد صورها. وطالب المجلس المجتمع الدولي بأن يعطي أولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية؛ إذ لم تعد الحلول المؤقتة أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث المؤسفة في لبنان، وعبر عن مواقف دول المجلس منها، وذلك على النحو التالي:

أدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان بمقتل وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل، معبراً عن تعازيه ومواساته لأسرة الفقيد والحكومة اللبنانية والشعب اللبناني الشقيق. وأكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية

وإتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان الشقيق. واستمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسياً واقتصادياً بما في ذلك إعادة الإعمار والترحيب بمؤتمر باريس (٣) لدعم لبنان الذي سيعقد العام القادم.

وأكد المجلس على ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعاً على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب

التوافق والحكمة ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية التي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

كما أعرب المجلس عن أمله أن يتم التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة، ودعا المجلس كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن.

وفي الشأن السوداني استعرض المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في السودان، وأكد على ما يلي:

التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور. وحث المجلس الأعلى الحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى لغة الحوار وتغليب المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق.

وفي هذا السياق دعا المجلس المجتمع الدولي إلى بذل أقصى الجهود للمساعدة وتقديم كل عون ممكن للسودان الشقيق لكي يتوصّل إلى حلّ سلمي للأزمة الدائرة في إقليم دارفور، ولا سيما أن الحكومة السودانية قد اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه.

وفي هذا الإطار يثمن المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لمحاولة الخروج بحل يجنّب السودان مواجهات دبلوماسية واقتصادية مع المجتمع الدولي.

وبشأن الوضع في الصومال استعرض المجلس الأعلى التطورات الجارية واستمرار الصراع ومسلسل الأزمات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية. ودعا المجلس الأطراف الصومالية المتصارعة إلى اللجوء إلى المفاوضات والحوار لكي يتوصل الإخوة في الصومال الشقيق إلى حلّ توافقي ينهي خلافاتهم ويعيد لبلدهم الأمن والاستقرار ويجنبه المزيد من الانقسام والمعاناة.

وعبر المجلس الأعلى عن شكره وتقديره للواء الركن علي بن سالم المعمري على ما بذله من جهود أثناء توليه منصب الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية بالأمانة العامة خلال السنوات الست الماضية التي شهدت إنشاء مجلس الدفاع المشترك لمجلس التعاون والتنظيمات والآليات الجديدة للتعاون العسكري بين الدول الأعضاء.

ورحّب المجلس بالعميد الركن خليفة حميد ساعد الكعبي من القوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة أميناً عاماً مساعداً جديداً للشؤون العسكرية بالأمانة العامة.

وأعرب المجلس الأعلى عن تهنئته لمعالي السيد بان كي مون الأمين العام المنتخب للأمم المتحدة، متمنياً لمعاليه التوفيق والنجاح في تحقيق الأهداف السامية للمنظمة وما تتطلع إليه شعوب العالم من أمن واستقرار.

كما أشاد المجلس الأعلى بالجهود الكبيرة التي بذلها معالي السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة خلال فترة رئاسته للمنظمة الدولية والمهام الجسام التي قام بها لتحقيق الأهداف السامية للمنظمة الدولية وما تصبو إليه شعوب العالم من أمن واستقرار ورخاء.

وفي الختام عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومته الرشيدة أثناء ترؤس سموه الدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى وما تحقق من إنجازات مهمة دفعت مسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لهذا الاجتماع عن اهتمام ورعاية كريمة وإدارة حكيمة؛ مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات مهمة، معبرين عن ثقتهم بأن المملكة العربية السعودية من خلال ترؤسها لهذه الدورة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ستسهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة والمضي بها نحو آفاق أرحب وأشمل في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية الراهنة وبما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون.

وتقديراً للجهود التي يبذلها معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قرر المجلس الأعلى التمديد لمعالي الأمين العام لمدة ثلاث سنوات، وذلك اعتباراً من تاريخ الأول من شهر إبريل ٢٠٠٨م متمنياً لمعاليه استمرار التوفيق والنجاح.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته الثامنة والعشرين - إن شاء الله - في سلطنة عمان خلال شهر ذي القعدة - ذي الحجة من عام ١٤٢٨هـ الموافق شهر ديسمبر ٢٠٠٧م، وذلك تلبيةً لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.

صدر في الرياض يوم الأحد ١٩ ذي القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى